

المرفقات: ٥٠

الموضوع: حساب الاستثمار بالبيع الآجل

قرار الهيئة الشرعية رقم (١٣)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الثاني والسبعين بعد الثلاثمائة، المنعقد مساء الخميس ١٤٢٧/٠٩/١٢ هـ الموافق ٢٠٠٦/١٠/٠٥ م، في فندق مريديان بمكة المكرمة، قد اطلعت على الصيغة النهائية لمنتج "حساب الاستثمار بالبيع الآجل" المرفوع من مجموعة الخزينة، حيث يرغب البنك بتقديم حسابات استثمارية للعملاء بصيغة شرعية، وذلك بأن يوكل العميل البنك بشراء سلع من السوق الدولية مثل المعادن الأساسية أو الثمينة (غير الذهب والفضة) لحساب العميل بضمن حال، وبعد تملك العميل للسلعة وقبضه لها يتولى العميل بيعها على البنك -إذا رغب- بضمن مؤجل حسب الأجل والضمن الذي يتفقان عليه.

وبعد المداولة والمناقشة ودراسة الاتفاقية والنماذج وإجراء التعديلات اللازمة عليها في جلسات عدة، منها: الجلسة الرابعة بعد المائة المنعقدة يوم الاثنين ١٤٢٦/٠١/١٢ هـ الموافق ٢٠٠٥/٠٢/٢١ م، إلى الجلسة السابعة بعد المائة المنعقدة يوم الأربعاء ١٤٢٦/٠١/١٤ هـ الموافق ٢٠٠٥/٠٢/٢٣ م، قررت الهيئة -بالأغلبية- إجازة المنتج وفق ما يأتي:

أولاً: يجوز توكيل العميل للبنك بشراء سلع من السوق الدولية كالمعادن الأساسية أو الثمينة بضمن حال، ثم بعد تملك العميل لتلك المعادن وقبضه لها يبيعها على البنك بضمن مؤجل حسب الشرح والنماذج والاتفاقية المرفقة بالقرار؛ على أن يكون شراء البنك للمعادن حسب الصيغ والضوابط الواردة في قرار الهيئة الشرعية رقم (١١).

ثانياً: لا يجوز للبنك شراء المعادن من العميل إلا بعد تملك العميل للمعادن وقبضها القبض المعترف شرعاً، ويكون قبض العميل بتسلم الوثائق المعينة للمعادن أو بتسجيل بيانها في حساب باسم العميل، سواء أكانت تلك الوثائق المعينة شهادات حيازة أم شهادات إثبات

التخزين.



ثالثاً: بما أن البنك سيشتري المعادن من العميل بالأجل فلا يجوز أن يبيعه شيئاً من المعادن التي يملكها البنك؛ لأن ذلك من بيوع العينة المحرمة شرعاً، بل يجب أن يشتري للعميل من السوق من مالك آخر.

رابعاً: يجوز للبنك أن يعد العميل بشراء المعدن منه.

خامساً: بما أن البنك وكيل عن العميل في الشراء، فلا يجوز للبنك أو أحد موظفيه أن يتوكل عن العميل في البيع على البنك، بل يجب أن يباشر العميل البيع بنفسه أو وكيله؛ حتى لا يتولى البنك طرفي العقد؛ فيكون العقد شبيهاً بالعقد الصوري.

سادساً: راعت الهيئة عند دراسة المنتج أنظمة الأسواق الدولية التي لا تمكن العميل من الدخول في سوق المعادن الدولية، ولأن المبالغ كبيرة لا يمكن استيعابها في المراجعات المحلية؛ وعليه فيراعى ما يأتي:

١. في حال وجود أنظمة تسمح بدخول العملاء غير البنوك في سوق المعادن الدولية، فإن على العميل أن يتولى الشراء.

٢. في حال وجود سوق محلية تستوعب هذه المبالغ الكبيرة فتستثمر في هذه السوق كحال المبالغ الصغيرة بحيث يتولى العميل الشراء ثم البيع على البنك بالأجل.

سابعاً: يجب أن تنص الاتفاقية مع العملاء على أن للعميل الخيار في بيع السلعة على البنك أو غيره، أو الاحتفاظ بملكيته.

ثامناً: نظراً لما اطلعت عليه الهيئة من ممارسات خاطئة في تنفيذ هذا المنتج؛ فقد رأت الهيئة ما يأتي:

١. إجازة المنتج لمدة تجريبية قدرها ستة أشهر؛ على أن ترفع إدارة الرقابة الشرعية تقريراً مفصلاً عن أداء البنك في تطبيق هذا المنتج خلال هذه المدة.

٢. ليس للبنك أن يدفع أمواله أو أموال عملائه إلى جهة أخرى لتقوم باستثمارها وفق هذا المنتج؛ وذلك لأنه ليس بالإمكان أن تباشر إدارة الرقابة الشرعية مراقبة تطبيق الجهات الأخرى لهذا المنتج.

تاسعاً: توجه الهيئة البنك أن يقتصر في تطبيق هذا المنتج على ما تدعو إليه الحاجة، وأن يسعى لتوفير منتجات حقيقية للاستثمار كحساب الاستثمار بالمضاربة.
وفق الله الجميع لهده، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

الشيخ أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)



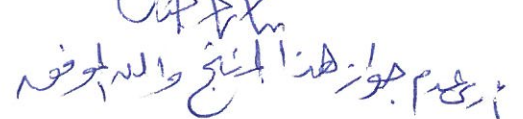
الشيخ د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)



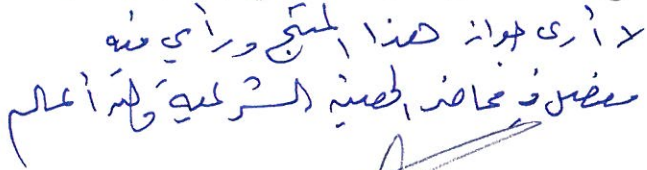
الشيخ: عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)



الشيخ أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

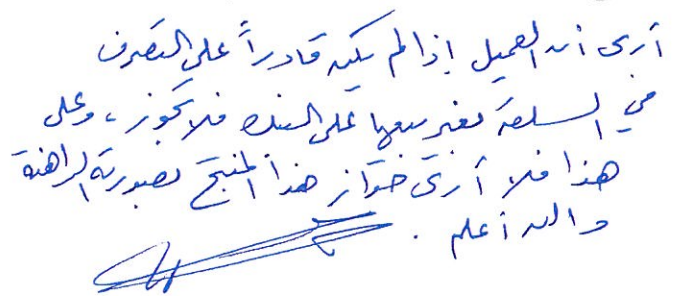

أرشدكم جواز هذا المنتج والله الجوفه

الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)


أرى جواز هذا المنتج ورأيي فيه
مفضل ومخاض المصنعة الشرعية والله أعلم



الشيخ د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)


أرى أنه لم يحصل إزاله عنه قدره على التصرف
من السلطة بغير موافقة على التصرف فذلك جواز، وعلى
هذا فمؤ أرى جواز هذا المنتج بصدرية الهيئة
والله أعلم.

الخطوات الإجرائية لمنتج حساب الاستثمار بالبيع الآجل

١. استلام بنك البلاد لطلب العميل للاستثمار محدد به المبلغ والعملية والمدة (كتابياً أو هاتفياً).
٢. احتساب نسبة الأرباح المتوقعة للعميل ثم تبليغه بها (كتابياً أو هاتفياً).
٣. استلام موافقة العميل على نسبة الأرباح المتوقعة.
٤. استلام نموذج توكيل العميل لبنك البلاد بشراء معدن معين، يتم وصفه، وتحديد المبلغ المراد الشراء به وتاريخ الشراء (باتصال هاتفياً مسجلاً).
٥. إصدار أمر الشراء من قسم المبيعات في الخزينة Treasury Sales إلى قسم الاستثمار في الخزينة Treasury Investment.
٦. بعد إتمام عملية الشراء للعميل، والحصول على شهادة الحياة يتم تسليمها إلى قسم المبيعات في الخزينة Treasury Sales.
٧. يُبلغ العميل بالحصول على شهادة الحياة من قسم المبيعات في الخزينة Treasury Sales، و يرسل له نسخة منها، ونسخة من "نموذج البيع".
٨. إذا رغب العميل في البيع على بنك البلاد، فإنه يوقع "نموذج البيع"، ويرسله لبنك البلاد.
٩. يوقع البنك "نموذج البيع" ثم يرسل للعميل صورة منه.
١٠. يُبلغ قسم المبيعات في الخزينة Treasury Sales قسم الاستثمار في الخزينة Treasury Investment بأن المعدن الآن في حوزة البنك وبإمكانه التصرف فيه كيفما شاء.

اتفاقية حساب الاستثمار بالبيع الآجل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
وبعد:

فقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في هذا اليوم ... من الشهر ... عام ... بين كل من:
١.، وعنوانه وبياناته: ويمثله في هذه
الاتفاقية: بصفته: والذي يشار إليه فيما بعد
بـ(المستثمر)

٢. بنك البلاد، عنوانه وبياناته: المزر تقاطع شارع الستين مع شارع جرير ص.ب
١٤٠ رمز بريدي ١١٤١١ هاتف ٤٧٦٧٢٤١ سجل تجاري ١٠١٠٢٠٨٢٩٥
ويمثله في هذه الاتفاقية: عمرو مصطفى بصفته: مدير عام مجموعة الخزينة الذي
يشار إليه فيما بعد بـ(بنك البلاد).

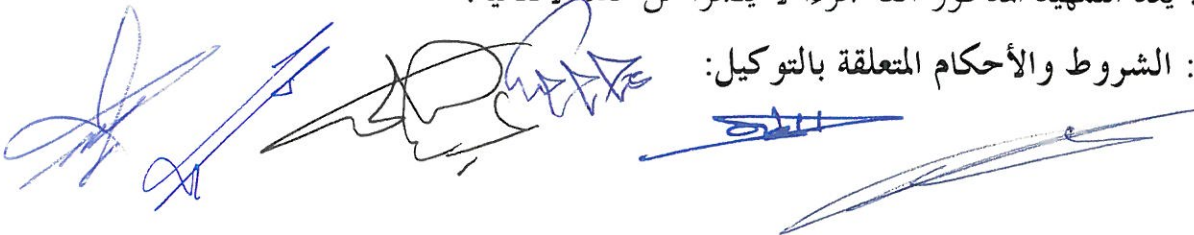
تمهيد:

حيث إن المستثمر يرغب في استثمار أمواله في عمليات شراء وبيع بضائع من حين لآخر.
وحيث إن بنك البلاد يمتلك المقدرة والخبرة والإمكانات الفنية والبشرية اللازمة في مجال
استثمار الأموال في الأسواق المحلية والعالمية.

وحيث إن المستثمر يرغب في الاستفادة من خبرة بنك البلاد في هذا المجال.
فقد اتفق الطرفان المستثمر وبنك البلاد وهما بأهليتهما المعتبرة شرعاً أن يشتري بنك البلاد
بصفته وكياً عن المستثمر بضاعة نقداً من مورد خارجي، ثم إن رغبت المستثمر بيعها على
بنك البلاد فإنه يشتريها بالأجل من المستثمر بصفته مالكا لها، وذلك وفقاً للأحكام
والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وهي:

١: يعد التمهيد المذكور آنفاً جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

٢: الشروط والأحكام المتعلقة بالتوكيل:





١/٢: للمستثمر بموجب هذه الاتفاقية أن يوكل بنك البلاد بأن يشتري نيابة عنه - عند طلبه - إحدى البضائع الآتية: (بلاديوم، بلاتنيوم، نحاس، زنك، نيكل، روديوم، ألوينيوم) أو غيرها.

٢/٢: عند رغبة المستثمر الدخول في أي عملية فعليه إبلاغ بنك البلاد بتعبئة النموذج رقم (١)، أو بإحدى الوسائل الآتية: بالهاتف بشرط أن تكون المكالمات مسجلة، أو بالبريد الإلكتروني، أو بالسويقت، أو بنظام إبرام الصفقات الآلي؛ على أن تتضمن هذه الوسائل الأربع محتوى النموذج رقم (١)، ويعد هذا توكيلاً من المستثمر لبنك البلاد بالشراء.

٣/٢: يسلم المستثمر بنك البلاد - في يوم الشراء نفسه - جميع مبلغ الشراء إما بخصمه من حسابه لدى بنك البلاد أو بحوالة بنكية.

٤/٢: يشتري بنك البلاد بصفته وكيلاً عن المستثمر أحد أنواع البضائع المذكورة في الفقرة (١/٢) بما يعادل المبلغ المراد استثماره، وبذلك تكون السلعة في ملكية المستثمر ويترتب له وعليه جميع آثار العقد، وفي حال تعدد أجناس أو أنواع البضاعة الواردة في تفويض المستثمر في الفقرة (١/٢) من هذه المادة فإن بنك البلاد يختار بصفته وكيلاً للمستثمر ما هو متوافر في حينه.

٥/٢: بعد تمام شراء البنك للبضاعة نيابة عن المستثمر فإنه يرسل للمستثمر إشعاراً بالشراء وفق النموذج رقم (٢) لتلك البضائع محل التوكيل، ونسخة من مستندات تعيينها فور الانتهاء من عملية الشراء، أو يبلغه بإحدى الوسائل المبينة في الفقرة (٢/٢) على أن يتضمن التبليغ محتوى النموذج رقم (٢).

٦/٢: بعد تمام شراء البنك للبضاعة نيابة عن المستثمر، فإن المستثمر يخير بين الآتي:

أ- أن يبيع السلعة على بنك البلاد

ب- أن يوكل بنك البلاد في بيع السلعة على طرف آخر

ج- أن يتصرف في السلعة بأي شكل آخر أو يحتفظ بملكيتها.

٧/٢: إذا نقص ثمن البضاعة عن المبلغ المراد استثماره فيعاد الزائد عن ذلك إلى المستثمر.

٣: الشروط والأحكام المتعلقة بالبيع على بنك البلاد:



١/٣: بعد تسلم المستثمر الإشعار بالشراء، فإن رغب في بيع تلك البضاعة آجلاً على بنك البلاد فعليه إرسال نموذج البيع "نموذج رقم ٣" موقِعاً قبل الساعة الثالثة في يوم تسلمه للإشعار أو تبليغه به، وبذلك تكون السلعة في ملكية بنك البلاد ويترتب له وعليه جميع آثار العقد.

٢/٣: ليس للبنك ولا لأحد من موظفيه أن يتوكل عن المستثمر في البيع على البنك بل يجب أن يباشر المستثمر البيع بنفسه أو وكيله حتى لا يتولى البنك طرفي العقد.

٣/٣: يسلم بنك البلاد في تاريخ الاستحقاق جميع المبالغ المستحقة للمستثمر إما بإيداعها في حسابه لدى بنك البلاد، أو بتحويلها إلى حسابه في بنك آخر.

ويلتزم بنك البلاد بعدم خصم أي مبالغ أو إجراء أي مقاصة أو استقطاع من هذه المبالغ للمستثمر بل يسلمها له كاملة غير منقوصة.

٤/٣: إذا لم يرسل المستثمر إيجاب البيع قبل الساعة الثالثة في يوم الشراء نفسه إما لعدم رغبته في البيع أو لأي سبب آخر فإن البضاعة لا تزال في ملك المستثمر ويتحمل كل ما ترتب على ملكيتها من تغير الأسعار والمصروفات المتعلقة بها كنفقات التخزين وغير ذلك.

٤: التزامات بنك البلاد:

التزم بنك البلاد بموجب هذه الاتفاقية للمستثمر بـ:

١/٤: أن تكون جميع العقود المستخدمة والمتعلقة بهذه الاتفاقية مجازة من الهيئة الشرعية في بنك البلاد.

٢/٤: أن يكون وكيلاً عن المستثمر وكالة مقيدة ومحدودة في شراء البضاعة المطلوبة.

٣/٤: أن يشترط بنك البلاد بصفته وكيلاً عن المستثمر ألا يكون هناك أي تداول على البضاعة بعد شرائها من المورد وقبل تصرف المستثمر فيها خلال مدة بقائها في ملكه.

٤/٤: ألا يشتري بنك البلاد للمستثمر سلعة يملكها البنك.

٥/٤: ألا تكون السلعة المباعة مما لا يجوز التأجيل فيه كالذهب والفضة.

٦/٤: يكون بنك البلاد مسئولاً مسئولية تامة في حال تعديه أو تفريطه عن البضائع التي يشتريها للمستثمر بما في ذلك أي عيب أو نقص فيها وعن أي تلف أو مخاطر تصيبها.

٧/٤: أن تحفظ جميع الإيصالات والمستندات والأوراق الخاصة بشراء وبيع البضاعة وعرضها، ويسلمها للمستثمر متى ما طلب ذلك.

٥: الأحكام والشروط العامة:

١/٥: يجب على كل من المستثمر وبنك البلاد أن يزود كل منهما الآخر بنموذج مصدق لتوقيع الشخص المفوض بالتوقيع على هذه الاتفاقية والنماذج المتعلقة بها.

٢/٥: تعد شروط هذه الاتفاقية وأحكامها جزءاً لا يتجزأ من كل عملية شراء وبيع جديدة.

٣/٥: إذا وافق تاريخ استحقاق الثمن لأي عملية يوم عطلة رسمية فإن تسليم الثمن يكون في أول يوم عمل لاحق لذلك التاريخ وبدون أي تغيير في قيمة المبلغ المستحق.

٤/٥: يلتزم المستثمر عند تغييره لأرقام الحسابات الخاصة به أن يبلغ بنك البلاد بأرقام الحسابات الجديدة قبل ٣٠ يوماً من تاريخ أقرب عملية استحقاق قائمة.

٥/٥: في حال رغبة المستثمر بتعجيل سداد المبلغ المستحق فيتم الاتفاق بين المستثمر وبنك البلاد على ذلك في حينه، دون التزام من بنك البلاد بقبول ذلك.

٦: مدة الاتفاقية:

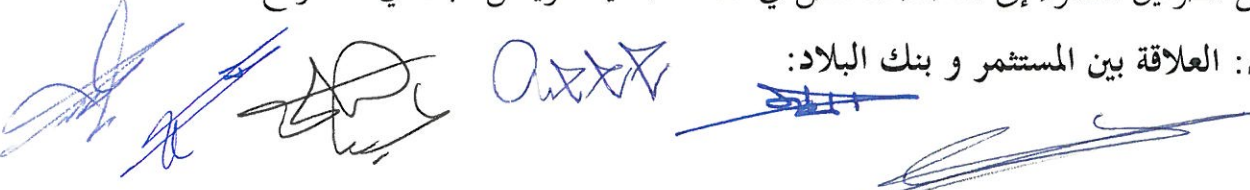
مدة هذه الاتفاقية عام من تاريخ توقيعها، وتتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يبلغ أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهاؤها قبل ٣٠ يوماً من تاريخ انتهاء مدتها الأصلية أو المجددة، وتكون لازمة خلال سريانها.

٧: النظام الحاكم

١/٧: تخضع هذه الاتفاقية لأحكام الشريعة الإسلامية وللأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

٢/٧: في حال نشوء أي نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية فيما يتعلق بتفسيرها أو تنفيذها أو سريانها أو إلغائها يلجأ الطرفان إلى حله ودياً، وفي حال تعذر حله بطريقة ودية خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إبلاغ أحد الطرفين الآخر للاجتماع لحل النزاع ودياً، يحق لكل واحد من الطرفين اللجوء إلى القضاء المختص في المملكة بمدينة الرياض للبت في النزاع.

٨: العلاقة بين المستثمر و بنك البلاد:



تحدد علاقة المستثمر بنك البلاد حسب ما جاء في هذه الاتفاقية من شروط وأحكام، وليس لأحدهما في هذه الاتفاقية أي صفة أخرى تربطه بالآخر غير ما جاء فيها.

٩: إنهاء الاتفاقية:

- ١/٩: ينتهي العمل بهذه الاتفاقية في أي من الحالات الآتية:
- ١/١/٩: انتهاء مدتها ما لم يتم تجديدها كما هو مبين في المادة (٦) منها.
- ٢/١/٩: عند الإخلال بأي شرط من شروطها الجوهرية وعدم معالجته أو تصحيحه من قبل الطرف المخل خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إبلاغه خطياً بذلك من قبل الطرف الآخر.
- ٣/١/٩: اتفاق الطرفين كتابة على إنهاؤها.
- ٤/١/٩: إعلان إفلاس أو تصفية أحد الطرفين، أو تعيين حارس قضائي له، أو إجراءات صلحاً وفاقاً من الإفلاس.
- ٥/١/٩: إبلاغ خطي من قبل المستثمر لبنك البلاد برغبته في إنهاؤها خلال مدة سريانها قبل ٣٠ يوماً من التاريخ المحدد للإلغاء.
- ٦/١/٩: استحالة تنفيذها بسبب القوة القاهرة إذا استمر عنصر القوة القاهرة أو سببها لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً متصلة.
- ٢/٩: في حال انتهاء الاتفاقية أو إنهاؤها لأي سبب من الأسباب؛ فإن ذلك لا يؤثر على حقوق والتزامات أي من الطرفين بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بأي عملية استثمارية قائمة حيث ستظل شروط هذه الاتفاقية سارية حتى الانتهاء من تنفيذ آخر عملية قائمة.
- وقد جرى التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الطرفين في التاريخ الموضح في أولها، وذلك من نسختين، بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

المستثمر

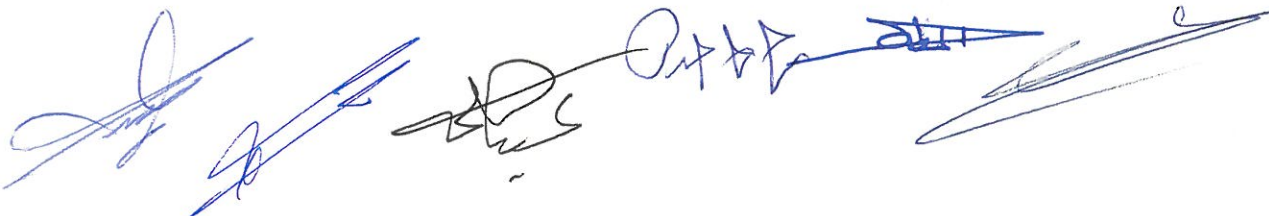
بنك البلاد

.....

.....

.....

.....



النموذج (١)
توكيل بالشراء

التاريخ:

من: (المستثمر)

إلى: بنك البلاد.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

إشارة إلى الاتفاقية المبرمة بيننا وبينكم ذات الرقم والتاريخ

ونظراً لرغبتنا في شراء, ولخيرتكم في هذا المجال؛ فإننا نوكلكم بشراء البضائع الآتية:

بيان البضاعة ووصفها:

ثمن الشراء الإجمالي: مبلغ لا يتجاوز (العملة) بما في ذلك أي مصاريف تتعلق بتلك البضاعة.

تعليمات الدفع:

() نفوضكم أن تخصصوا الثمن الإجمالي من حسابنا لديكم ذي الرقم في تاريخ .../.../... هـ.

على أن يكون شراؤكم لتلك البضائع بموجب عقود مجازة من الهيئة الشرعية لبنك البلاد، مع التأكيد على مسؤوليتكم بعدم وجود أي تداول على البضاعة بعد شرائها لنا عن طريقكم وقبل تصرفنا فيها مدة بقائها في ملكنا.

في حال قبولكم هذا التوكيل نأمل أن تؤكدوا لنا شراء تلك البضائع محل التوكيل، وأن ترسلوا لنا

نسخة من مستندات تعيينها أو تودع بيانات تعيينها في حسابي لديكم ذي الرقم

- يخضع هذا النموذج لأحكام الاتفاقية ذات الرقم ... والتاريخ .../.../... المشار إليها أعلاه.

المستثمر:

اسم وتوقيع الموظف المفوض:



إشعار بالشراء وكالة عن المستثمر

التاريخ:

من: بنك البلاد

إلى: (المستثمر)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

إشارة إلى الاتفاقية المبرمة بيننا وبينكم ذات الرقم والتاريخ

وإشارة إلى توكيلكم لنا بشراء بضائع لكم بتاريخ .../.../... نشعركم أننا بالوكالة عنكم قد قمنا اليوم بشراء البضائع الآتية نقداً:

بيان البضاعة ووصفها:

الكمية: (الوزن بالأونصة، الطن، ... إلخ)

العلامات المميزة: (تعيين البضاعة بأرقامها أو حجزها في مكان خاص بينك البلاد)

ثمن الشراء الإجمالي بـ (نوع العملة): "المبلغ"

تاريخ سداد ثمن الشراء الإجمالي: (.....)

تعليمات السداد:

() سيتم خصم ثمن الشراء الإجمالي من حسابكم لدينا ذي الرقم ... في تاريخ .../.../... هـ.

مستندات التعيين:

() برفقه نسخة من مستندات تعيين البضاعة.

() تم إيداع بيانات التعيين في حسابكم ذي الرقم

- يخضع هذا النموذج لأحكام الاتفاقية ذات الرقم ... والتاريخ .../.../... المشار إليها أعلاه.

بنك البلاد

اسم وتوقيع الموظف المفوض: (.....)



بيع المستثمر البضائع على بنك البلاد

التاريخ:

من: (المستثمر)

مرجعنا:

إلى: بنك البلاد

عناية:

إشارة إلى الاتفاقية المبرمة بيننا وبينكم ذات الرقم والتاريخ

وإشارة إلى المفاهمة معكم فقد بعناكم البضائع الآتية:

بيان البضاعة ووصفها:

الكمية: (الوزن بالأونصة ، الطن ... إلخ)

العلامات المميزة: (تعيين البضاعة بأرقامها أو حجزها في مكان خاص بينك البلاد)

الثمن بـ (نوع العملة)..... : (ثمن الأونصة ، الطن ، ... إلخ)

الثمن الإجمالي بـ (نوع العملة)..... : (الثمن الإجمالي الذي سيدفع)

تاريخ السداد المؤجل:

التسليم: البضاعة محجوزة لأمركم بالوكالة عنا في (وصف مفصل للمخزن، الخزانة ... إلخ)

مستندات التعيين:

(..) برفقه نسخة من مستندات تعيين البضاعة.

(..) تم إيداع بيانات التعيين في حسابكم ذي الرقم

تعليمات الدفع:

() ادفعوا ثمن الشراء بتقييده في حسابنا لديكم ذي الرقم في تاريخ السداد المبين أعلاه.

() ادفعوا ثمن الشراء بتقييده في حسابنا رقم لدى في تاريخ السداد المبين أعلاه.

المستثمر

اسم وتوقيع الموظف المفوض:



من: بنك البلاد

إلى: (المستثمر)

قبلنا شراء البضائع المحددة في إيجابكم أعلاه، وسنودع - إن شاء الله - ثمن الشراء الإجمالي في حسابكم لدينا ذي الرقم في تاريخ السداد المؤجل.../.../... هـ.
- يخضع هذا النموذج لأحكام الاتفاقية ذات الرقم والتاريخ .../.../.... المشار إليها أعلاه.

بنك البلاد

اسم وتوقيع الموظف المفوض: